حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

معايير الحكم على الاستعمال اللغوي عند سيبويه.

عمر عبد المعطي عبد الوالي السّعوديّ*
خالد فرحان إرحيّل البداينة**
نزار عبدالله خليل الضمور***

أستاذ مشارك/ جامعة الطّفيلة التّقنيّة/ كليّة الآداب/ قسم اللّغة العربيّة وآدابها
alsoudiomar1987@yahoo.com

المستخلص

تمثل معايير الحكم على الاستعمال اللغوي ركيزة أساسية في مصنفات النحاة الأوائل بدءا من سيبويه وحتى أبي علي الفارسي تقريباً، إذ كان الحكم على الاستعمال اللغوي بمعيار الجودة أو الرداءة أمراً شائعاً عند هؤلاء النحاة، انطلاقاً من كونهم يضعون القواعد اللغوية، ويصنفون الاستعمالات المسموعة عن العرب وفقاً لما يرونه متناسباً مع قواعدهم اللغوية التي وضعوها، ووفقاً لما اطرد من الاستعمال اللغوي في اللسان العربي.

ويمثل سيبويه الخطوة الأولى في التصنيف النحوي العربي، إذ لم يصلنا كتاب نحوي صُنِّف قبل كتاب سيبويه، ومن هنا فإن دراسة معايير الحكم على الاستعمال اللغوي عنده تعد وسيلة لفهم سائر المعايير التي يستعملها سواه من النحاة الذين جاؤوا من بعده.

ويركز هذا البحث الحديث عن معايير الحكم على الاستعمال اللغوي عند سيبويه، انطلاقاً من أهمية هذا الموضوع بالنسبة للتأصيل النحوي، وقيمة الحديث عن هذه المعايير بالنسبة لفهم طبيعة تفكير نحاتنا الأوائل بدءاً من سيبويه.

وقد انقسم البحث إلى تمهيد ومبحثين، المبحث الأول: ويتحدث عن المعايير المفردة عند سيبويه، والمبحث الثاني: يتحدث عن المعايير المقترنة عند سيبويه.

الكلمات المفتاحية: سيبويه/ معيار/ الاستعمال/ الحكم/ الكمي/ النوعي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

المقدمة:

لا يخفى على دارسي العربية أن كتاب سيبويه أهم المصنفات النحوية قديماً وحديثاً، ولا يزال البحث في هذا المصنف قائماً حتى يومنا هذا، فهو يكاد أن يكون معيناً لا ينضب، وهو ينبي عن شخصية لغوية عظيمة، وفكر لغوي مستقيم متمثل بشخصية سيبويه الذي صنف كتابه في النحو.

وقد درج النحاة بدءاً من سيبويه على الحكم على الاستعمال اللغوي، وبيان مدى صلاحيته للقياس على ما سُمِع من كلام العرب، ومدى موافقته للأصول التقعيدية التي وضعها هؤلاء النحاة، هذه الأحكام يُطلق عليها لفظ معيار استعمالي، وهي تنقسم إلى معايير كمية، كالكثير، والأكثر، والنادر، والقليل، ونوعية كعربي، ولغة، ومشهور، وجيد، وحسن، وضعيف، ورديء، ونحو ذلك من الأحكام.

وقد سعى هذا البحث إلى بيان أبرز المعايير الاستعمالية التي اتخذها سيبويه للحكم على الاستعمال اللغوي، وتوضيح تلك المعايير، وضرب الأمثلة والنماذج التطبيقية من كتابه الذي تستقى منه مادة هذا البحث.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول الحديث عن المعيار الاستعمالي لحكم على الاستعمالات اللغوية في باكورة المصنفات النحوية خاصة، واللغوية عامة، ألا وهو كتاب سيبويه، إذ بالاطلاع على منهجه في الحكم على الاستعمال اللغوي يمكن لنا أن نفهم مسيرة الحكم على الاستعمال اللغوي عبر أجيال النحاة المتتابعة.

ويهدف هذا البحث إلى رصد أهم معايير الحكم على الاستعمال اللغوي عند سيبويه، وبيانها، وتوضيحها، وتصنيفها تصنيفاً علمياً يسهل على القارئ الوصول إليه، والإفادة منه، كما يهدف هذا البحث إلى الكشف عن منهج سيبويه في إطلاق هذه المعايير حكماً على الاستعمالات اللغوية.

وقد اتخذت المنهج الوصفي التحليلي سبيلاً للوصول إلى النتائج في هذا البحث، مراعياً فيه خطوات البحث العلمي.

وينقسم البحث إلى:

تمهيد.

القسم الأول: المعايير المفردة، ويتناول الحديث عن المعايير المفردة التي اتخذها سيبويه حكماً على الاستعمال اللغوي، مثل قوله: كثير، وقليل، وضعيف، ونحو ذلك.

القسم الثاني: المعايير المقترنة عند سيبويه: ويتحدث عن المعايير التي اقترنت ببعضها عند سيبويه، مثل قوله: عربي جيد كثير، وعربي كثير، وقليل ضعيف، ونحو ذلك من المعايير.

تمهيد:

دأب النحاة العرب منذ اللحظة الأولى في تقعيد اللغة على وصف الاستعمال اللغوي بأوصاف كثيرة، إذ لا تستوي الاستعمالات اللغوية في كثرتها، وقلتها، وشيوعها، وشذوذها، فمنها ما هو كثير شائع مطّرد، ومنها ما هو قليل شاذ غير مطّرد، من هنا كان للنحاة كلمتهم في تصنيف هذه الاستعمالات وفقاً لطبيعة شيوعها في الكلام العربي، ووفقاً لارتباطها بالمظاهر اللهجية.

ويمثل سيبويه باكورة التصنيف النحوي عند العرب، فكتابه أقدم كتاب نحوي بين أيدينا، وقد بلغ من النضج والتمام حداً بعيداً لا يشك فيه أحد، وله – أي سيبويه – معاييره في الحكم على الاستعمال اللغوي جودة ورداءة، وهو يستعمل تلك المعايير بطريقة ممنهجة في أكثر الأحيان، فهو لا يصف القليل بالكثير، ولا يصف الضعيف بالقوة، وغير ذلك من الأوصاف، بل يضع الوصف المعياري في موضعه الصحيح، إذ يسير سيبويه في التعامل مع هذه المصطلحات بمنهجية شبه ثابتة؛ لذا فمن الضرورة بمكان أن نتتبع هذه المصطلحات التي يستعملها سيبويه في مواضعها، وأن نبحث في طبيعتها، وننعم النظر في كل موضع من مواضعها، للوصول في النهاية إلى استجلاء واستيضاح ما يزخر به هذا الكتاب من الإرث اللغوي الجدير بالتقدير(١).

ويزخر كتاب سيبويه بالمعايير الاستعمالية التي يتخذها سبيلاً للحكم على الاستعمال اللغوي، كالواجب، والجائز، والقوي، والضعيف، والمحال، والعربي، وغيرها من المعايير والأحكام التي سنتطرّق للحديث عن أكثرها تفصيلاً(٢).

وتأخذ هذه المعايير الاستعمالية عند سيبويه منحيين اثنين، الأول: المنحى النوعي، ويطلق على مثل هذا المنحى معايير وصفية مثل: جيد، وقبيح، وجيد عربي، وقبيح ضعيف، وهي معايير حكمية نوعية، تتناول نوعية الشاهد الاستعمالي، أما الثاني: فهو المنحى الكمي، إذ يصف سيبويه الاستعمالات اللغوية التي تأخذ المنحى الكمي بمعايير مثل: كثير، وقليل، وعزيز، وغيرها من الأوصاف التي تتناول الكمية الاستعمالية لهذا الاستعمال اللغوي وليس نوعية هذا الاستعمال(٣).

وفي الوقت الذي كانت فيه بعض المعايير الاستعمالية عند سيبويه شبه واضحة، ويمكن فهم منهجه في إطلاقها حكماً على الاستعمال اللغوي، نجد بعض المعايير الأخرى عائمة لا يسهل فهم منهجه في إطلاقها، بل نجده يستعملها إلى جوار معايير أخرى تشكل بصحبتها معياراً وصفياً عائماً ليس من السهولة بمكان فهمه، مثل إطلاقه للفظ "عربي" إلى جوار ألفاظ مثل "جيد"، و"كثير"(٤).

أخذت هذه المعايير في الحكم على الاستعمالات اللغوية المختلفة حيزاً كبيراً في تفكير النحاة الأوائل المتقدمين، أمثال سيبويه وابن السراج والمبرد وغيرهم؛ لأنهم كانوا في تلك الحقبة يضعون القواعد اللغوية، في حين نجد أن كثيراً من هذه المعايير قد تلاشت وقلّت عند النحاة المتأخرين بدءاً بأبي علي الفارسي وابن جني، والعلة في ذلك أن النحو العربي قد استقرّ، ولا نجد من هؤلاء المتأخرين من يأتي بمعيار استعمالي إلا نقلاً عن متقدم ذكر ذلك المعيار(٥).

وعند استقرائنا لمعايير الحكم على الاستعمال اللغوي عند سيبويه وجدنا أنها تنقسم إلى قسمين كبيرين، الأول: قسم لا يقرن فيه سيبويه المعيار بمعيار آخر للحكم على الاستعمال، فيصفه مثلاً بقوله: كثير، أو شاذ، ونحو ذلك، وقسم يقرن المعيار بمعيار آخر، كأن يقول مثلاً: عربي جيد، أو قبيح ضعيف، وهكذا، فإن هذا المعيار يأخذ شكلاً من

الاقتران بمعيار آخر، ليشكلا باجتماعهما معياراً ثنائياً، من هنا سنتناول هذه المعايير وفقاً لهذا النحو.

القسم الأول: المعايير المفردة في الحكم على الاستعمال اللغوي:

سبقت الإشارة إلى أن معايير الحكم على الاستعمال اللغوي تأخذ شكلين: نوعي وكمي، فأما النوعي فهو الذي يتناول وصفاً لطبيعة هذا الاستعمال من جهة الجودة والرداءة، في حين أن المعيار الكمي فيتناول الحديث عن انتشار ذلك الاستعمال وشيوعه في كلام العرب، أي إنه يتناول موضوع الكثرة والقلة، وكلا النوعين من يدخل ضمن المعيار المفرد في كتاب سيبويه، وفيما يلي ذكر ذلك.

١ . الكثير والأكثر:

يعد هذا المعيار عند سيبويه المعيار الأول في الحكم على الاستعمال اللغوي، فإن الاستعمال اللغوي إذا كان فصيحاً شائعاً، لا يمثل لهجة أو لغة مخصصة من لغات العرب وُصِف بالكثير أو الأكثر عند سيبويه، انطلاقاً من طبيعة الوصف المعياري لهذا الاستعمال اللغوي(٦).

ويمثل معيار الكثرة وهو معيار كمي أول هذه المعايير التي يعتمدها سيبويه في إقامة الحكم على الاستعمال اللغوي، إذ نجده في عشرات المواضع من كتابه يصف الاستعمال اللغوي بأنه كثير، من ذلك مثلاً قوله: "اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلافَ اللفظين والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وجِدان الضّالّة. وأشباه هذا كثيرٌ"(٧)، فقد ذيّل سيبويه حديثه عن مجيء هذه المعاني في لغتنا الفصيحة بقوله: وأشباه ذلك كثير، أي إنه وصل إلى حد لا يمكن إحصاؤه والإحاطة به، فهو يمثل – أي الاستعمال – جانب الاستعمال الشائع في لغة العرب، وهو ما عليه الكلام.

وهذا المعيار يمثل الأساس الأول الذي سار عليه النحاة الأوائل في إصدار أحكامهم على الاستعمالات اللغوية، فإنهم قد بنوا قواعدهم على الكثير والأكثر، والشهير والأشهر(٨).

وكذلك نجده يقول في موضع آخر: "وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعامٌ، فمِن طعامٍ في موضع طعامٌ"(٩).

إن سيبويه في كلامه السابق وصف الحذف في لغة العرب بأنه كثير جداً، أي إن معيار الكثرة الذي استعمله هاهنا جاء وصفاً لظاهرة لغوية بأكملها، ألا وهي ظاهرة الحذف برمتها، وحين أراد أن يبين كثرة هذه الظاهرة في كلام العرب أخذ بالتمثيل عليها، فجاء بهذه الأمثلة التي تشير إلى كثرة الحذف في الكلام العربي(١٠).

ومعيار الكثرة لا يقف عند صيغة "كثير" في كتاب سيبويه، بل نجده يستعمل معياراً آخر لإثبات كثرة الاستعمال اللغوي في بعض الحالات التركيبية، فيصف الاستعمال بأنه الأكثر، ومن ذلك قوله مثلاً: "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: مَن زيدا؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: مَن زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ وأما

بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين. فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال بعض العرب: دعنا من تَمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعتُ عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشياً؟ فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله. فجاز هذا في الاسم الذي يكون علَماً غالبا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العلَم الأول الذي به يتعارفون"(١١).

يبين سيبويه أن الأكثر في كلام العرب أنهم لا يجرون الأسماء المعربة على الحكاية، إلا في حال كون ذلك الاسم المعرب علماً، فإنه في هذه الحالة يجرونه على الحكاية، إلا أن الأكثر عدم جواز ذلك(١٢).

فقد استعمل سيبويه المعيار "الأكثر" في وصف هذه الحالة الاستعمالية التي نُقِلت عن العرب، فالأكثر أن يستفهم بالحكاية عن الاسم الذي يغلب فيه العلمية، ولا يكثر ذلك في الاسم الذي لا يغلب عليه العلمية.

تبين لنا من خلال ما سبق أن هذا المعيار – معيار الكثرة – يمثل المعيار الأول في الحكم على الاستعمال اللغوي عند سيبويه، ولا نقصد بالأولوية هنا الترتيب، بل نقصد الأهمية، وكثرة الاستعمال، فإن الاستعمال العربي الشائع الذي لا يُحسب للهجة دون أخرى، ولا يختص بلغة دون سواها يدخل ضم معيار الكثرة على اعتبار أن هذا المعيار وصفٌ للاستعمال اللغوي الفصيح الشائع.

٢ . المستعمل:

ويرد هذا المعيار في مواضع كثيرة في كتاب سيبويه، وهو إما أن يذكره بصفة الإثبات، أو بصفة النفي، فيقول مثلاً: وهو غير مستعمل، ومن النماذج عليه من كتاب سيبويه قوله: "ومما ينَتصب على إضمار الفِعل المستْعَمِل إظهارُه، قولك: هَلاَّ خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك، أو غيرَ ذلك. كأنك قلت: ألا تَفعلُ خيراً من ذلك، أو ألا تَفعلُ غيرَ ذلك، وهلا تأتي خيراً من ذلك"(١٣).

فالفعل في هذا النمط التركيبي محذوف، وقد جاء حذفه بسبب العلم به، ودلالة المعنى عليه، فهو مستعمل في هذا الموضع، من هنا حُذِف(١٤)، وقد رأينا أن سيبويه قد نعته بالاستعمال، وجعل من معيار "مستعمل" حكماً على هذا الشكل التركيبي.

ويقول في موضع آخر أيضاً: "ومن العرب من يقول: سَمْعٌ وطاعةٌ، أى أمْرى سَمْعٌ وطاعةٌ، بمنزلة:

فقالت حَنانٌ ما أتى بك هاهنا

وكما قال: سَلامٌ.

والذى يَرتفع عليه حَنانٌ وسمع وطاعة غيرُ مستعمَل، كما أنّ الذى يَنتصب عليه لبَّيْك وسبحانَ اللهِ غير مستعمَل"(١٥).

إن حالة الرفع التي أتى بها سيبويه هاهنا تدل على أن الكلام جاء على الخبر لا على الفعل المستعمل، فالفعل في هذه الحالة غير مستعمل – أي حالة الرفع – فالتقدير في: سمعٌ وطاعةٌ، أي: حالي سمعٌ وطاعةٌ، على الإخبار، ولو أراد الفعل المستعمل لكان الكلام بالنصب(١٦).

٣ . العربي:

وهو معيار نوعي لا كمي بالنسبة للحكم على الاستعمال اللغوي، وقد ورد هذا المعيار عند سيبويه منفرداً ومقترناً بمعايير أخرى على ما سنوضح في القسم التالي من هذا البحث.

لا يعني مصطلح "عربي" عند سيبويه وصف هذا اللفظ بالعربية، فسيبويه دون شك يُقعّد للعربية، وإنما أراد بهذا اللفظ إعلام المتلقي أن هذا الاستعمال اللغوي الموصوف بـــ "العربي" استعمال يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للشيوع في كلام العرب، أي إن هناك ما هو أشيع منه استعمالاً، كما قد يستخدم سيبويه هذا اللفظ في مقابلة الأصل بالفرع، فالفرع عنده عربي، وهو مسموع في كلام العرب، غير أن الأصل هو الأشيع، كما أن استعمال سيبويه لهذا المعيار في الحكم على الاستعمال اللغوي يشير إلى أن هذا الوصف لا ينطبق على لهجة دون أخرى، ولا تختص به لغة عن سواها، إنما هو مسموع في كلام العرب جميعاً. (١٧).

ومن النماذج التطبيقية التي وردت عند سيبويه آخذاً بهذا المعيار في الحكم على الاستعمال اللغوي ما جاء في قوله: "وقد يحسُنُ الجرُّ في هذا كلّه، وهو عربيّ. وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، فإنَّما جاء بلقيتهُ توكيداً بعد أنْ جعله غاية، كما تقول مررتُ بزيدٍ وعبدِ الله مررتُ به"(١٨).

وواضح لنا من خلال كلام سيبويه أنه يقرن هذا المعيار باستعمال أصلي شائع أو كثير في كلام العرب، وهو مجيء هذه الأنماط التركيبية بالجر لا بالنصب، فالأصل النصب، وهو الكثير في كلام العرب، إلا أن الجر مسموع، وهو عربي(١٩)، أي إنه في المرتبة الثانية من الاستعمال الفصيح.

ومن ذلك أيضاً قوله: "فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب"(٢٠).

يبين سيبويه في كلامه السابق أنه لا فرق بين أي الغائبين بدأت به؛ لأنهما غائبان، من هنا جاز أن تبدأ بأيهما، وهو استعمال مسموع عن العرب، وهو عربي فصيح، غير أنه ليس هو الكثير، بل الكثير قولنا: أعطاها إياه، أو أعطاهُ إياها(٢١).

وبهذا يظهر لنا من خلال ما سبق أن هذا المعيار يأتي في المرتبة الثانية للحكم على الاستعمال اللغوي، قياساً بمعيار الكثرة أو الشهرة الذي يوصف به الاستعمال اللغوي عند العرب.

٤ . الجيد:

وهو أيضاً أحد المعايير النوعية للحكم على الاستعمال اللغوي، وقد ورد منفرداً ومقترناً بغيره من المعايير عند سيبويه، من ذلك قوله: "وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالدٍ ولا مُفْلِحاً، النصبُ في هذا جيّدٌ، لأنَّك إنما تريد ما هو مثلَ فلانٍ ولا مُفْلِحاً. هذا وجه الكلام"(٢٢).

يقول السيرافي شارحاً هذه العبارة لسيبويه: " إذا قلت: " ما زيد كعمرو ولا شبيها به "، فمعناه: ما زيد كعمرو، وما زيد شبيها بعمرو. وإذا قلت: " ما عمرو كخالد ولا مفلحا "، فمعناه: ولا عمرو مفلحا. " فشبيها "، و " مفلحا " عطف على موضع " الكاف "، وموضعها منصوب بخبر " ما". وإذا قلت: " ما زيد كعمرو ولا شبيه به " فمعناه: ما زيد كعمرو ولا كشبيه بعمرو، فقد أثبت لعمرو شبيها، ثم نفيت عن " زيد " شبه عمرو، وشبه شبيهه"(٢٣).

يظهر لنا من خلال ما سبق أن سيبويه يصف وجه النصب بالجودة، أي إنه يراه استعمالاً جيداً عن العرب، إلا أن ذلك يعني أن وجه الجر أكثر وأوجه في العربية، نظراً لطبيعة سياق الكلام الذي أتى به سيبويه في المثال السابق.

والكثير في هذا المعيار أن يقترن بمعيار "العربي" الذي سبقت الإشارة إليه.

٥ . الحسن:

وهو معيار نوعي للحكم على الاستعمال اللغوي، وقد ذكره سيبويه، ومن المواضع التي ذكره فيها قوله: "وتقول: إن تأتني آتك وإذن أكرمك، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول. وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغى. وهذا قول يونس، وهو حسن، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعل، إذا كنت مجيباً رجلاً"(٢٤).

بيّن سيبويه أن الوجه الذي ذهب إليه يونس حسن، وهو ارتفاع الفعل بعد "إذن" والوجه الأحسن أن ينتصب الفعل بعدها(٢٥)، فسيبويه حين أطلق هذا المعيار أراد به تحسين الوجه وقبوله في العربية في الوقت الذي اشتملت فيه العربية على وجه أحسن من هذا الوجه.

٦ . القليل:

يمثل هذا المعيار نمطاً للحكم على الاستعمال اللغوي كما جاء عند النحاة المتقدمين منهم خاصة، إذ إنه وصف للاستعمال الذي لا يقاس عليه من جهة الأداء، كما أنه لا يصل إلى حد عالٍ من الشهرة بحيث يوصف بالكثرة أو الجودة أو الشيوع كما في بعض مظاهر الشيوع اللغوي(٢٦).

وهذا المعيار معيار كمي للحكم على الاستعمال اللغوي، ويرد هذا المعيار عند سيبويه في كتابه، ومن الأمثلة عليه قوله: "وزعموا أنَّ ناسا يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيدا. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفِعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد، وما كنتَ وزيداً؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان ها هنا كثيرا ولا يَنقضان ما تريد من معنى الحديث"(٢٧).

وصف سيبويه هذا الاستعمال اللغوي بأنه قليل، وهو في مقابل الكثير الذي يأتي بالرفع، أي قول القائل: كيف أنت وزيدٌ، وما أنت وزيدٌ، فهذا الأكثر لانعدام الفعل، غير أن ناساً من العرب قد توهموا وجود الفعل "كان" مضمراً، فنصبوا زيداً على هذا المضمر؛ لأنه يكثر في كلامهم إضمارها، غير أن هذا الاستعمال يوصف بالقلة قياساً مع الاستعمال الآخر المقابل له(٢٨).

ومن ذلك أيضاً قوله: "وأما ما كان على فَعْلَةٍ فانَّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قصعةٌ وقصعاتٌ، وصحفةٌ وصحفاتٌ، وجفنةٌ وجفناتٌ، وشفرةٌ وشفراتٌ، وجمرةٌ وجمراتٌ. فإذا جاوزت أدنى العدد كسَّرت الاسم على فعال وذلك قصعةٌ وقِصاعٌ، وجِفنةٌ وجِفانٌ، وشفرةٌ وشِفارٌ، وجمرةٌ وجمارٌ. وقد جاء على فعولٍ وهو قليلٌ، وذلك قولك: بَدرةٌ وبُدورٌ، ومأنةٌ ومؤونٌ، فأدخلوا فعولا في هذا الباب؛ لأنَّ فِعالاً وفعولاً أختان، فأدخلوها ههنا كما دخلت في باب فعلٍ مع فِعالٍ، غير أنَّه في هذا الباب قليل"(٢٩).

إن جمع "فَعْلَة" على "فعول" قليل في العربية، غير أن ذلك لا يمنع من كون هذا الاستعمال مسموعاً عند العرب، فقد ذكر سيبويه أمثلة عليه، مثل: بدرة وبدور، إلا أن هذا السماع لا يرقى إلى حد الكثرة، بل هو قليل في الاستعمال العربي، وما جاء به تشابه

وزنا "فِعال، وفعول" في الجموع، واشتراكهما في غير جمع؛ لذا سماهما سيبويه بالأختين(٣٠).

وهكذا تبيّن لنا أن معيار القلة الذي ذكره سيبويه لا يشير إلى الشذوذ في الاستعمال، وإنما يشير إلى مخالفة أصل القاعدة التي بُني عليها الكلام، وبالتالي فإن سماع مثل هذه الاستعمالات اللغوية يعد قليلاً نادراً في كلام العرب.

٧ . الرديء:

وهو معيار نوعي للحكم على الاستعمال اللغوي، وقد ورد عند سيبويه إذ يقول: "وقد جاء في الشعر حسنةٌ وَجْهها، شَبّهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء " لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأوّل كما أنه من سببه بالألف واللام"(٣١).

بيّن سيبويه أن هذا الوجه رديء، وهو إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، والقياس أن يقال: حسنةٌ وجهها؛ لأن بالإضافة يشتمل الكلام على ضميرين عائدين على المرأة، الضمير في "حسنة" والضمير في "وجهها"، الأمر الذي أدخل قبحاً ورداءة على هذا الاستعمال(٣٢).

ويقول أيضاً: "وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك، قرأ أبوك، وأقرىء أباك، لأنك لا يجوز لك أن تقول قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك. وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس. وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديء"(٣٣).

تبين من خلال كلام سيبويه السابق أن هذا الاستعمال رديء في العربية، أي إنه بعيد عن قياسها، على الرغم من أنه مسموع في كلام العرب، وهو معيار نوعي لا كمي كما رأينا، إذ القصد منه وصف طبيعة الالستعمال اللغوي، ومدى توافقه مع قياس العربية الذي أقره النحاة.

٨ . العزيز:

وهو معيار كمي للحكم على الاستعمال اللغوي، ويرد قليلاً عند سيبويه، ومن المواضع التي ورد فيها قوله: "وأما ما كان فَعَلَةً فهو في أدنى العدد وبناءِ الأكثر بمنزلة فَعَلةٍ وذلك قولك: رحبةٌ ورحباتٌ ورحابٌ، ورقبةٌ ورقباتٌ ورقابٌ. وإن جاء شيءٌ من بنات الياء والواو والمضاعف أُجريَ هذا المجرى إذ كان مثل ما ذكرنا، ولكّنه عزيزٌ"(٣٤).

يصف سيبويه الاستعمال اللغوي السابق بمعيار حكمي متمثل بـــ "العزيز" وهو إشارة إلى القلة المتناهية، بمعنى أنه لا يرد إلا قليلاً جداً في كلام العرب، إلى درجة أن سيبويه نفسه لم يضرب على هذا العزيز مثالاً، وإنما وُصِف بالعزيز لثقل مجيء الياء والواو والمضعف في هذا البناء للجمع(٣٥).

ولا يرد هذا المعيار عند سيبويه إلا في موضع أو اثنين فحسب، أي إنه لم يستعمله كثيراً في كلامه، ولم يضرب عليه كثيراً من الأمثلة.

٩ . الشاذ:

وضع النحاة العرب معيار الشذوذ حكماً على الاستعمال اللغوي، وهو ما لا يوافق أساس القاعدة التي وضعها النحاة، وبالنتيجة فهو لا يقاس عليه، والقياس عليه يعد خطأ(٣٦).

ومن جانب آخر فإنه لا يُنظر إلى هذا الشاذ من جهة القلة والكثرة، فهو خارج على القاعدة النحوية حتى وإنْ كان كثيراً في الاستعمال، فمسألة شذوذه لا تتعلق بكثرته أو قلته، وإنما تتعلق بمخالفته لأصل القاعدة النحوية(٣٧).

وهو أحد المعايير التي يكثر ورودها في كتاب سيبويه، ومن المواضع التي ورد فيها قوله: "وقد قال بعضهم ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذٌ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكان. ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت"(٣٨).

يبين سيبويه في كلامه السابق أن قولنا: ذهبت الشام، دون إيراد حرف الجر شاذ في استعماله، وهو على الرغم من شذوذه إلا أنه مستعمل، وكما ذكرنا من قبل فإن مسألة الشذوذ لا ترتبط بكثرة الاستعمال أو قلته، فهناك بعض الاستعمالات اللغوية الكثيرة شاذة عن أصل القاعدة، وهذا المثال: ذهبت الشام، من بين تلك النماذج الكثيرة، فإن الأصل في هذا الاستعمال أن يكون بحرف الجر، أي: ذهبت إلى الشام، إلا أنهم حذفوا حرف الجر استخفافاً(٣٩).

وعلى الرغم من شذوذ هذا الاستعمال عند سيبويه وعند من لحقه من النحاة إلا أنهم وجدوا لهذا النمط الاستعمالي وجهاً في العربية، فقد شبهوا "الشام" في ذهبت الشام بالمفعول به، فكان إعرابه إعراب المفعول به، وقد رأى بعض النحاة أن الفعل "ذهب" يتعدى بنفسه، ومنهم من قال إنه يتعدى بحرف الجر(٤٠).

ومن ذلك أيضاً قوله: "وأما الإضافة إلى امرئٍ فعلى القياس تقول امرئتي وتقديرها إمرعي لأنه ليس من بنات الحرفيين وليس الألف ههنا بعوض فهو كالانطلاق اسم رجل وإن أضعت إلى امرأة فكذلك تقول امرئي، امرئ، لأنك كأنك تضيف إلى امرئٍ، فالإضافة في ذا كالإضافة إلى استغاثةٍ إذا قلت: استغاثيٌ. وقد قالوا: مرئيٌ تقديرها: مرعيٌ في امرئ القيس، وهو شاذ"(٤١).

أشار سيبويه في كلامه السابق إلى مستويين من مستويات الاستعمال اللغوي، عدّ أحدهما قياساً، والآخر شاذاً، أما القياس فهو الإضافة إلى امرئ على: امرئتي، وأما الشاذ فهو الإضافة إليه على: مرئي، والثاني شاذ، إلا أنه مسموع في كلام العرب(٤٢).

١٠. القبيح:

وهو معيار للحكم على نوعية الاستعمال اللغوي، ويكثر ورود هذا المعيار عند سيبويه، ومن الأمثلة عليه قوله: "ومثلُه قول بعضهم إذا قلتَ: جئتُك بدرهمٍ: فهَلاَّ دينارٍ. وهو بمنزلة إنْ في هذا الموضع يُبْنَى عليها الأفعالُ والرفع قبيح في: فَهلاَّ دينارٌ"(٤٣).

وصف سيبويه الاستعمال اللغوي بالقبح، وهو قول القائل لمن جاءه بدرهم: هلا دينارٌ، فالرفع قبيح، وهو غير مستعمل في كلام العرب(٤٤).

ونرى أن سيبويه قد أشار إلى استعمالين اثنين، يمثل أحدهما استعمالاً قبيحاً، وهو الرفع في كلمة "دينار" فهو استعمال قبيح على ما ذكر، وإن الأكثر في كلام العرب بالنسبة لهذا الاستعمال أن يكون بالجر، أي: فهلا دينارٍ(٤٥).

ومن ذلك أيضاً قوله: "وإن حملت الثانيَ على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيحٌ، لأنّك لو قلت: اذهَبْ وزيدٌ كان قبيحا، حتَّى تقول: اذهبْ أنت وزيدٌ"(٤٦).

ومناط القبح في عطف "زيد" بقولنا: اذهب وزيدٌ، آتٍ من عطف الاسم الظاهر على المضمر في "اذهب"؛ لذا كان العطف بإظهار الضمير أوجه، أي بقولنا: اذهب أنت وزيد(٤٧).

١١ . الضعيف:

يأتي معيار الضعف عند النحاة وصفاً للاستعمال اللغوي الذي يحتمل الشك في نسبته إلى العرب، وليس الأمر متعلقاً بالقلة أو الكثرة، أو بناحية أنه مقبول أم غير مقبول عند النحاة العرب، وإنما الأمر متعلق بناحية القياس، وهذا المعيار يشير إلى استعمال مرذول عند العرب، وغالباً ما يكون قليلاً في الاستعمال(٤٨).

وهو معيار نوعي يطلق على الاستعمال اللغوي، ويرد عند سيبويه منفرداً ومقترناً بمعايير أخرى، ومن وروده منفرداً قوله: "وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثَرى، وشهرٌ ثَرى، وشهرٌ مرْعَى. يُريد: ثَرى فيه. وقال:

ثَلاثُ كلّهُنّ قتلتُ عَمْدا ... فاخْزَى الله رابعة تَعُودُ

فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ"(٤٩).

يبين سيبويه في كلامه السابق أن الوجه الأفضل والأحسن هو النصب في مثل قولنا: شهر ترى"، إذ الأفضل: شهراً ترى؛ لأن التقدير: شهراً ترى فيه، فهو على الاشتغال،وقد حُذِف منه شبه الجملة "فيه(٥٠)"، وقد وضع سيبويه معياراً للحكم على مثل هذا الاستعمال المسموع عن العرب، وهو الضعف، أما الاستعمال القوي فهو بالنصب.

ومن ذلك أيضاً قوله: "وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأ إذا عَمِلَ"(٥١).

يبين سيبويه في نصه السابق أن تأخير الفعل "أظن" قد أضعف عمله، فصار من الضعيف أن نقول: زيداً أخاك أظن، بتقدير: أظن زيداً أخاك؛ لأن الفعل وهو العامل قد تأخر عن موضعه، فصار عمله ضعيفاً في ما تقدم(٥٢).

فالضعيف في اللغة لا يعني أنه غير مستعمل، أو أنه مجافٍ تماماً للقياس، بل إن الضعيف يعني أن استعماله مرذول عند العرب، وهو بعيد في قياسه، ولا يمكن حمل سائر الاستعمالات الأخرى عليه، وهو ما أشار إليه سيبويه سابقاً.

١٢ . اللغة:

كثيراً ما يحكم سيبويه على بعض الاستعمالات اللغوية بأنها لغة، أي إنها لغة سُمِعت عن العرب، ومن ذلك مثلاً قوله: "وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له ان ينصبه في المعرفة فيقول: مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغةٌ رديئة"(٥٣).

جاء نصب "خيراً" في هذا السياق على الحال، إلا أن هذا الموضع الإعرابي يعد ضعيفاً عند النحاة(٥٤)، ومجيئه نصباً على الحال لأنه سُبق بمعرفة "عبد الله" فناسب المعرفة الحال، كما يناسب النكرة النعت(٥٥).

ومن ذلك أيضاً قوله: "باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة

ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا.

زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة"(٥٦).

في هذا الاستعمال وصف سيبويه اللغة نفسها بأنها جيدة، وهي مسموعة عن العرب، وقد أشار النحاة إلى أن هذا الاستعمال بنصب الطرفين لغة جيدة مستعملة في العرب، في حين أن هناك لغة أخرى أيضاً لهذا الاستعمال، وهي برفع الأول ونصب الثاني: أي: يا زيدُ زيدَ عمرو، وكلا اللغتين مسموعة عن العرب(٥٧).

اتضح لنا من خلال ما سبق كيف أن سيبويه قد أقام مجموعة من المعايير المفردة للحكم على الاستعمال اللغوي، وكان ينوع بين استعمال المعايير الكمية، والمعايير النوعية للاستعمالات اللغوية، ويقيم هذه المعايير وفقاً لنظام دقيق، فلا يضع أياً من هذه المعايير موضع غيره، بل كل معيار لديه في موضعه.

القسم الثاني: المعايير المقترنة في الحكم على الاستعمال اللغوي:

يقرن سيبويه بين معيارين أو ثلاثة في الحكم على بعض الاستعمالات اللغوية، وهذا الربط بين المعايير ليس بالكثرة التي توازي المعايير المفردة التي سبقت الإشارة إليها، بل هي عبارة عن مجموعة من الأحكام التي يصدرها سيبويه ضمن كتابه، وفيما يلي سنتناول أهم تلك المعايير المقترنة.

ومن النماذج على المعايير المقترنة قوله: عربي جيد كثير، ومن الأمثلة عليه تقديم المفعول به على الفاعل، يقول سيبويه: "فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانِهم ويَعْنِيانهم"(٥٨).

نلحظ من النص السابق قول سيبويه "عربي جيد كثير" في الحكم على الاستعمال اللغوي، وهو معيار مكون من ثلاثة أحكام مقترنة لهذا الاستعمال اللغوي، عربي، وجيد، وكثير، فقوله عربي جيد معيار نوعي لهذا الاستعمال، وقوله: كثير، معيار كمي.

وهذا التقديم للمفعول به كثير في كلام العرب، وإنما تقدم العرب ما هو أهم على ما هو أقل رتبة في الأهمية، في الوقت الذي يدلنا فيه الإعراب على موضع كل من هذه الأسماء من الإعراب، فالفتحة علم المفعول به، والضمة علم الفاعل، والتقديم في الترتيب لا في الرتبة(٥٩).

في حين جعل المعيار في تقديم المفعول به على الفعل والفاعل مقترناً كذلك، وهو: عربي جيد، يقول: "وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌ جيّد كما كان ذلك عربيّا جيّدا، وذلك قولك: زيداً ضربتُ"(٦٠).

في هذا المعيار اكتفى سيبويه بالحكم النوعي على هذا الاستعمال اللغوي، فوصفه بأنه "عربي جيد" فحسب، ولم يقل "كثير" أي إنه قصر الحديث عن الجانب النوعي للاستعمال، ولم يذكر الحكم الكمي، في إشارة منه إلى أن تقديم المفعول به على الفعل والفاعل أقل استعمالاً من تقديم المفعول به على الفاعل فحسب، وعموماً فقد أجاز النحاة أن يتقدم المعمول على العامل، فـ "زيداً" معمول لـ "ضرب"، غير أنه تقدم عليه، وهو عربي جيد كما ذكر سيبويه(٦١).

ومن المعايير المقترنة كذلك قوله: عربي جيد حسن، فقد جاء بثلاثة معايير مقترنة، ومن ذلك قوله: "وجرى على قوله: إنَّما أنت سَيْراً سَيْراً، وعلى قوله: الحَذَرَ الحذَرَ. وإنْ أنت قلت على هذا المعنى: سير عليه وضُرب به الضَّربَ جاز، على قوله: الحَذَرَ الحَذَرَ،

وعلى ما جاء فيه الألفُ واللام نحوُ العِرَاك وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو عربيّ جيدٌ حسن"(٦٢).

ذكر سيبويه في الحكم على الاستعمال: سير عليه السيرَ، وضرب به الضربَ، بأنه عربي جيد حسن، وهو معيار كما نرى مكون من ثلاثة أحكام: عربي، جيد، حسن، وكلها أحكام نوعية، إذن هو مسموع في كلام العرب.

وهذا الاستعمال اللغوي "ضرب به الضربَ" وما شاكله جائز في العربية، هكذا وصفه أبو علي الفارسي، ذاكراً المثال نفسه(٦٣).

ويأتي المعيار المقترن أيضاً بقول سيبويه: عربي كثير، ومنه قوله: "وقد قرأ بعضُهم: " وأما ثمود فهديناهم "... فالنصب عربيٌ كثيرٌ والرفعُ أجودُ(٦٤).

جاء حكم سيبويه على هذه القراءة القرآنية الكريمة التي اشتملت على استعمال لغوي عربي، فوصف هذا الاستعمال بأنه عربي كثير، وهو وصف نوعي كمي.

فقد قرئ بالرفع والنصب، فأما الرفع فعلى اعتبار أن "ثمود" مبتدأ، وأما النصب فعلى إضمار فعل دال عليه الفعل اللاحق له، فقد عمل الفعل في الضمير العائد على "ثمود"(٦٥).

غير أن قراءة الرفع أجود من قراءة النصب، على الرغم من وجاهة قراءة النصب، وهي – أي الرفع – القراءة المختارة(٦٦).

ومن المعايير المقترنة كذلك: القليل الخبيث، يقول سيبويه: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث. وذلك أنَّهم شبّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر، وشبَّهوا خمستَهم بالمصدر. كأنَّ هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبيد والدراهم، أى للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلَّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبى عمرو ويونسَ، ولا أعلم الخليلَ خالفَهُما"(٦٧).

اشتمل كلام سيبويه السابق على معيارين مقترنين، الأول: قليل، وهو معيار كمي، والثاني: خبيث، وهو معيار نوعي، هذا يعني أن الاستعمال اللغوي المذكور قليل سماعاً، خبيث قياساً.

وعلى الرغم من كون هذا الاستعمال اللغوي مسموعاً عن العرب، إلا أنه لم يرقَ إلى مرتبة الكثير، وإنما هو قليل كما ذكر سيبويه، وتابعه النحاة في ذلك، بل وصفه سيبويه بالخبيث، ومن جانب آخر فإن الوجه الكثير المسموع في مثل هذه الحالة التركيبية الرفع، أي: أما العبيدُ فذو عبيد، رفعاً لا نصباً(٦٨).

ومن المعايير المقترنة كذلك قوله: قليل رديء، ومنه قول سيبويه: "وقالوا: نبيٌّ وبريّةٌ، فألزموا أهل التحقيق البدل. وليس كلُّ شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع. وقد بلغنا أنَّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيْ وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديء"(٦٩).

وصف سيبويه الاستعمال اللغوي بأنه قليل رديء، وهو حكم كمي نوعي، فقوله: قليل معيار كمي، وقوله: رديء، معيار نوعي، فكان الاستعمال قليل رديء وفقاً لما ذكره سيبويه.

واللغة العالية في هذا النمط الاستعمالي بعدم الهمز، أي: نبيّ، وبرية، إلا أن ناساً من العرب قد حققوا الهمز، فقالوا: نبيء وبريئة، وهذا قليل كما وصفه سيبويه، والأولى عدم تحقيق الهمز خاصة عند أهل الحجاز(٧٠).

ومن بين المعايير المقترنة كذلك: ضعيف خبيث، يقول سيبويه: "وتقول: إن أحدا لا يقول ذاك، وهو ضعيف خبيث، لأن أحدا لا يستعمل في الواجب، وإنما نفيتَ بعد أن أوجبتَ، ولكنه قد احتُمل حيث كان معناه النفي"(٧١).

فالمعيار المستعمل هاهنا معيار نوعي بشقيه، فالضعيف حكم نوعي على الاستعمال اللغوي، والخبيث حكم نوعي كذلك، ولم يذكر سيبويه حكماً كمياً على هذا الاستعمال اللغوي.

ومن بين المعايير كذلك: شاذ قليل، يقول سيبويه: "وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جذميٌّ، وفي جهينة: جهنيٌّ، وفي قتيبة: قتبيٌّ، وفي شنوءة: شنىءٌ وتقديرها: شنوعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم... وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة: سليميٌّ، وفي عميرة كلبٍ: عميريٌّ"(٧٢).

تمثل الحكم المعياري على هذا الاستعمال عند سيبويه بقوله: شاذ قليل، وهو حكم كمي نوعي، فقوله: شاذ، معيار نوعي للاستعمال اللغوي، وقوله: قليل، معيار كمي.

وقد تمثل هذا الحكم المعياري عند سيبويه في الحديث عن شذوذ النسبة في نحو: سليمة، وعميرة، فإن قياس الكلام يقضي بحذف الياء، أي: سلمي، وعمري، إلا أن العرب مضت في هذه الألفاظ على غير القياس، فقالوا: سليميّ، وعميريّ؛ لذا عُدَّت من شواذ القاعدة(٧٣).

ومن المعايير المقترنة كذلك قوله: قليل عزيز، ومنه قوله: "وقد كُسّرت فِعْلَةٌ على أفعُلٍ وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل. قالوا: نِعمةٌ وأنعمٌ وشِدَّةٌ وأشُدٌّ"(٧٤).

يظهر لنا كذلك في هذا المعيار أن سيبويه قد جاء بحكمين أحدهما كمي، والآخر نوعي، فأما الكمي فهو قوله: قليل، وأما النوعي فقوله: عزيز، وهو ما اعتدنا أن نراه في هذا النمط من معايير الحكم على الاستعمال اللغوي.

فهذا النمط الاستعمالي الذي وصفه سيبويه بالقلة والعزة إنما وُصِف بذلك لأنه ليس على أصل القاعدة، على الرغم من كونه مسموعاً عن العرب(٧٥).

ومن المعايير كذلك قوله: قبيح ضعيف، ويظهر في قوله: "وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: إن لا صالح فطالح، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالح فبطالح وهذا قبيح ضعيف، لأنّك تُضمِر بعد إن لا فعلا آخرَ فيه حذف غيرَ الذى تضمِر بعد إن لا في قولك"(٧٦).

يصف سيبويه هذا الاستعمال اللغوي بأنه قبيح ضعيف، وهما معياران للحكم النوعي على الاستعمال اللغوي، ولم يذكر معياراً كمياً لهذا الاستعمال اللغوي، بل اكتفى بالمعيار النوعي.

وقد جُرّ الاسم في المثال السابق الذي ذكره سيبويه بتقدير الفعل، وهو وجه رديء، لأنه بإضمار الفعل وإضمار حرف الجر العامل في الاسم، وقد سُمِع هذا النمط الاستعمالي بالرفع والنصب، وهما أجود من الجر، فالجر أردأ الوجوه وأقبحها(٧٧).

هذه هي أهم المعايير المقترنة التي وردت عند سيبويه، وهي كما أشرنا ليست بالكثرة التي عليها المعايير المفردة عند سيبويه.

الخاتمة والنتائج:

وفي نهاية هذا البحث نثبت النتائج الآتية:

تشكل المعايير الاستعمالية التي ذكرها سيبويه قسمين كبيرين، المعايير المفردة، وهي التي يقوم سيبويه بالحكم فيها على الاستعمال اللغوي بلفظ واحد، والمعايير المقترنة، وهي التي يقوم سيبويه فيها بالحكم على الاستعمال اللغوي بلفظين أو ثلاثة، يمثل كل لفظ منها حكماً على هذا الاستعمال.

يكثر ورود المعايير المفردة في الحكم على الاستعمال اللغوي عند سيبويه مقارنة بالمعايير المقترنة، في الوقت الذي تتناوب فيه هذه المعايير جميعاً بين النوعية والكمية.

عندما يحكم سيبويه على الاستعمال اللغوي بمعيار مقترن، فإن الغالب فيه أن يتكون من حكم كمي، وآخر نوعي، كقوله: عربي كثير، أو قليل قبيح، أو نحو ذلك، فيكون أحد اللفظين معياراً نوعياً للحكم على الاستعمال اللغوي، والآخر كمياً.

يستعمل سيبويه هذه المعايير بصورة دقيقة جداً، فليس الأمر مجرد ألفاظ يطلقها، بل عادة ما يرتب هذه المعايير حسب شيوعها وذيوعها، فالكثير الشائع يصفه بالكثير أو الأكثر، في حين أن المرتبة الثانية يصفها بالعربي، ويصف الاستعمال المخالف للقياس بالشاذ، ويصف الاستعمال النادر بالعزيز أو الرديء أو الخبيث، وهكذا.

Abstract

Judging norms of linguistic use according to Sebaweh

By Omar Al Soudi

And Khaled Farhan Erhil Al-Badayna

And Nizar Abdullah Khalil Al-Damour

Judging norms of linguistic use are the main stanchion in the first grammarian's workbooks, starting from Sebaweh until Abu Ali Al-Farsi. Judging of linguistic use was known according to the quality or badness for those grammarians, because they are the ones who put grammar. And they sort the listening usage according to Arabs, regarding what they believe to be fit with the grammars they put, and what fits with the Arabic tongue.

Sebaweh is the main step of sorting the Arabic grammars, since there is no book has been sorted before Sebaweh did. So, studying the judging norms of the linguistic use is a tool to use in order to understand the rest of the norms that are used by the other grammarians who had come after Sebaweh.

This research paper focuses mainly on the judging norms of the linguistic use for Sebaweh, because this topic is essential to grammarization, the true value of this speech about these norms according to the natural way of thinking for our grammarians is starting from Sebaweh.

This research paper is divided into an Abstract and two topics : The first topic discusses the single norms for Sebaweh, and the second topic discusses the associated norms for Sebaweh.

Key Words: (Sebaweh, Norms, Use, Judging, Qualitative, Quantitative)

الهوامش

[١]. النجار: مفهوم الإحالة عند سيبويه، ص: ٧٥.

[٢]. المصاروة: المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه، ص: ٢٠٠.

[٣]. انظر: البكاء: منهج سيبويه في التقويم النحوي، ص: ٢٠٥.

[٤]. انظر: السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص: ٢٠١١ – ٢٠١٢، والمصاروة: المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه، ص: ٢٠١.

[٥]. السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص: ٢٠١٢.

[٦]. المصاروة: المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه، ص: ٢٠٢.

[٧]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٢٤.

[٨]. الشاطبي: المقاصد الشافية، ج: ٩، ص: ٣٧٣.

[٩]. سيبويه: الكتاب، ج: ٢، ص: ١٣٠.

[١٠]. انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٢، ص: ٤٦١.

[١١]. سيبويه: الكتاب، ج: ٢، ص: ٤١٣.

[١٢]. انظر: ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج: ١، ص: ٧٠٦.

[١٣]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٢٦٨.

[١٤]. انظر: الفارسي: المسائل العسكريات، ص: ٦٦.

[١٥]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٣٤٩.

[١٦]. السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٢، ص: ٢١٢.

[١٧]. المصاروة: المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه، ص: ٢٠٣.
[١٨]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٩٧.
[١٩]. انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج: ٦، ص: ٣٢٦.
[٢٠]. سيبويه: الكتاب، ج: ٢، ص: ٣٦٥.

[٢٢]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٦٩.
[٢٣]. السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ١، ص: ٣٤٧.
[٢٤]. سيبويه: الكتاب، ج: ٣، ص: ١٥.
[٢٥]. انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٣، ص: ٢٠٥،
[٢٦]. انظر: السيوطي: الاقتراح، ص: ١٨٩، وقد يقاس على القليل إذا وافق ما اطّرد من الكلام العربي.
[٢٧]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٣٠٣.
[٢٨]. انظر: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج: ٢، ص: ٢٥٨.
[٢٩]. سيبويه: الكتاب، ج: ٣، ص: ٥٧٨.
[٣٠]. انظر: ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج: ٢، ص: ١٢٣.
[٣١]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ١٩٩.
[٣٢]. الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ج: ١، ص: ١٤٢.
[٣٣]. سيبويه: الكتاب، ج: ٤، ص: ٤٤٣.
[٣٤]. سيبويه: الكتاب، ج: ٣، ص: ٥٧٩.
[٣٥]. انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٤، ص: ٣١٠.
[٣٦]. انظر: الكفوي: الكليات، ص: ٣٤٤.
[٣٧]. انظر: الجرجاني: التعريفات، ص: ١٢٤.
[٣٨]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٣٥.
[٣٩]. انظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ج: ١، ص: ١٧١.
[٤٠]. انظر: ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة، ج: ١، ص: ٤٤٨.
[٤١]. سيبويه: الكتاب، ج: ٣، ص: ٣٦٨.
[٤٢]. ابن السراج: الأصول في النحو، ج: ٣، ص: ٧٩، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٤، ص: ١١٩.
[٤٣]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٢٦٩.
[٤٤]. انظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٣٢٨.
[٤٥]. المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج: ٢، ص: ٧٨٠.
[٤٦]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٢٧٨.
[٤٧]. انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٢، ص: ١٧٦ – ١٧٧.
[٤٨]. انظر: الكفوي: الكليات، ص: ٥٢٩.
[٤٩]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٨٦.
[٥٠]. انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ج: ٣، ص: ١٠١.
[٥١]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ١٢٠.
[٥٢]. انظر: ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج: ١، ص: ٤٥٢.
[٥٣]. سيبويه: الكتاب، ج: ٢، ص: ٣٤.
[٥٤]. ابن السراج: الأصول في النحو، ج: ٢، ص: ٣١.
[٥٥]. السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٢، ص: ٣٦٣.

[٥٦]. سيبويه: الكتاب، ج: ٢، ص: ٢٠٥.
[٥٧]. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج: ١، ص: ٣٤٧.
[٥٨]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٣٤.
[٥٩]. انظر: المبرد: المقتضب، ج: ٣، ص: ٩٦.
[٦٠]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٨٠.
[٦١]. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج: ٢، ص: ٢٩٣.
[٦٢]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٢٣١.
[٦٣]. الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه، ج: ١، ص: ١٥٠.
[٦٤]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٨٢.
[٦٥]. قرأ بالنصب الأعمش، وفي رواية عن عاصم أيضاً، انظر: مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، ج: ٢، ص: ٦٤١.
[٦٦]. السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٢، ص: ٨.
[٦٧]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٣٨٩.
[٦٨]. انظر: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ج: ٣، ص: ١٥٧٤.
[٦٩]. سيبويه: الكتاب، ج: ٣، ص: ٥٥٥.
[٧٠]. انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج: ٤، ص: ٢٠٠.
[٧١]. سيبويه: الكتاب، ج: ٢، ص: ٣١٨.
[٧٢]. سيبويه: الكتاب، ج: ٣، ص: ٣٣٩.
[٧٣]. ابن الوراق: علل النحو، ص: ٥٣٠ – ٥٣١.
[٧٤]. سيبويه: الكتاب، ج: ٣، ص: ٥٨١ – ٥٨٢.
[٧٥]. انظر: ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج: ٢، ص: ١٢٤.
[٧٦]. سيبويه: الكتاب، ج: ١، ص: ٢٦٢.
[٧٧]. انظر: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ج: ٣، ص: ١٢٩٠.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير الشيباني، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد: البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

البكاء، محمد كاظم: منهج سيبويه في التقويم النحوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد – العراق، ط١، ١٩٨٩م.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي: **كتاب التعريفات**، ضبطه وصححه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف:
ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق – سوريا، ط١، د.ت.

الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

السامرائي، صباح علاوي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، عمان – الأردن، ط١، ٢٠١٢م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، د.ت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة –

مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.**
ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
الفارسي، أبو علي:
التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.
الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى: **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، د.ت.
ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، د.ت.
المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، ط١، ٢٠٠٨م.
المصاروة، جزاء محمد: المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغوي عند سيبويه، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٤٢، العدد: ١، الأردن، ٢٠١٥م.
مكي بن أبي طالب، أبو محمد حموش بن محمد الأندلسي: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ.
النجار، لطيفة: مفهوم الإحالة عند سيبويه ضوابطه وأبعاده، المجلة الأردنية في اللغة العربية، المجلد: ٣، العدد: ١، ٢٠٠٧م.
ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ــ السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.